

مؤتمر الفيديو للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية
في ٢٢ مارس/ آذار ٢٠٢١

قرار

إصدار معدّل في ٢٤ مارس/ آذار ٢٠٢١

تعتمد المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

تتوجه المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالشكر للمواطنين والمواطنات على تضامنهم من أجل مكافحة الجائحة في ظل القيود اللازمة في الوقت الراهن. بعدما كنا قد أحرزنا نجاحات ظاهرة في احتواء وتيرة انتشار العدوى خلال شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط تكشف التطورات الحالية لنا عن ارتفاع شديد في وتيرة انتشار العدوى وعن دينامية تزايد أسية -لاسيما بسبب الانتشار الواسع لمتغير ب. ١. ١. ٧ من فيروس كوفيد -١٩.

يعني هذا أن النظام الصحي من المرجح أن يتخطى حدود قدراته الاستيعابية بالفعل في شهر أبريل/ نيسان إذا لم نتخذ أية تدابير للحد من زيادة أعداد الإصابات الحديثة. فرغم أننا تمكنا بالفعل من تطعيم جزء لا يستهان به من السكان الأكبر عمراً، إلا أن معدلات الوفاة الأعلى بوضوح التي تسفر عنها - حسب نتائج أحدث الأبحاث العلمية - الطفرة ب. ١. ١. ٧ الأكثر انتشاراً في ألمانيا حالياً، ذلك بالاقتران مع كون فترة مكوث المرضى الأصغر عمراً في وحدات العناية المركزة أطول بصورة عامة - هذان الأمران حتى إن لم يؤديا إلى بلوغ النظام الصحي حدود قدراته مع نفس معدلات الإصابة المعهودة حتى الآن، ولكن هذا الأمر لن يستغرق وقتاً أطول بكثير مع النمو الأسي للأعداد مما كان الوضع عليه قبل تطعيم السكان الأكبر عمراً.

انطلاقاً من إمدادات اللقاح المخطط لها، حددت الحكومة الاتحادية والولايات هدفاً لها يتمثل في عرض إمكانية التطعيم على كل مواطن ومواطنة خلال فصل الصيف. مع التوفر المتزايد للقاحات، سوف تصبح عملية التطعيم أكثر دينامية من أسبوع لآخر. ومع زيادة عدد السكان الذين تم تطعيمهم، سيتراجع الفزع الذي تتسبب فيه الجائحة؛ لأنه كلما ارتفع عدد الأشخاص الذين تلقوا التطعيم انحصرت إمكانات انتقال الفيروس. إذاً، فنسبة السكان المتلقين للتطعيم تؤثر إيجاباً على خفض القيمة الخاصة بإعادة إنتاج الفيروس (ما يطلق عليه رقم R أو زمن تضاعف الإصابات) وبالتالي أيضاً على إمكانية تثبيت أعداد الإصابات الحديثة أو تقليلها. إن ارتفاع قيمة رقم R يؤخر بدوره ظهور الأثر الإيجابي لمعدلات التطعيم على وتيرة انتشار العدوى. علاوة على إضفاء الاستقرار على وتيرة انتشار العدوى، يتعين في حالة ارتفاع أعداد الإصابات الحديثة أيضاً إرجاء عملية تخفيف القيود إلى أن تتراجع الأعداد مرة أخرى. هكذا، يفضي الكبح الصارم لانتشار العدوى على مدار الأسابيع المقبلة إلى الإسراع بعودة الحياة لطبيعتها وإلى فترات تقييد أقصر إجمالاً. لذا، يعتبر هذا بمثابة أمر لازم لأسباب صحية واقتصادية واجتماعية.

إن الخطوات المتخذة مستقبلاً لتخفيف القيود ستعتمد بشكل حتمي على الإجراء الحازم للاختبارات التشخيصية للمواطنين والمواطنات. الاختبارات التشخيصية السريعة والاختبارات الذاتية قادرة على توفير قدر إضافي من الأمان في الاختلاطات التي تتم يوم إجرائها. كما يساعد إجراء الاختبارات بانتظام في التعرف أيضاً على حالات الإصابة التي تبقى دون أعراض مرضية. يمكن بهذا الشكل إلزام المصابين

بشكل أسرع بدخول الحجر الصحي وتتبع اختلاطاتهم بصورة أفضل. كلما ارتفع عدد المواطنين والمواطنات الذين يشاركون بشكل منتظم في برنامج الاختبارات، زاد بالتالي هذا الأثر الإيجابي. يدور الأمر حول التوسع بشكل واضح في الاختبارات التشخيصية التي تتم في إطار برنامج الاختبارات، فضلاً عن التتبع الأفضل للاختلاطات في حالة الإصابة. لضمان نجاح استراتيجيات الاختبارات التشخيصية، ينبغي أن تتوفر أعداد كافية من الاختبارات. تعتمد استراتيجيات الاختبارات التشخيصية على ثلاثة ركائز، أولها إجراء الاختبارات التشخيصية الطلاب والطالبات وكذلك العاملين والعاملات في المدارس. يشكل توفير الاختبارات المجانية للمواطنين والمواطنات الركيزة الثانية. أما الركيزة الثالثة، فتتمثل في إجراء الاختبارات التشخيصية للعاملين والعاملات في أماكن العمل التي تقتضي حضورهم الشخصي. تشير الحكومة الاتحادية والولايات إلى ضرورة الالتزام فوراً بالانعزال إثر تلقي نتيجة إيجابية للاختبار التشخيصي السريع أو الاختبار الذاتي وإلى وجوب إجراء فحص تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) للتأكد من العدوى. يمكن إجراء هذا الفحص مجاناً.

بالنظر إلى تلك الأوضاع يقتضي الأمر اتخاذ تدابير حازمة. يجب على وجه الخصوص تجنب الاختلاطات في الأماكن المغلقة بأفضل شكل ممكن لما يحفها من خطورة مرتفعة لانتقال الإصابة، أو ربط تلك الاختلاطات بتدابير وقاية شاملة مثل ارتداء الكمامات والأقنعة ذات الأثر الوقائي المرتفع واستخدام الاختبارات التشخيصية السريعة. للحيلولة قدر المستطاع دون انتقال الإصابات من المناطق التي ترتفع فيها معدلات الإصابة إلى المناطق التي تكون فيها معدلات الإصابة أكثر انخفاضاً، يجب أيضاً مواصلة تقليص حركة التنقل وقصرها على ما تحتمه الضرورة المطلقة. تهب المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالمواطنين والمواطنات ضرورة قصر كافة الاختلاطات في الأسابيع المقبلة على الحد الأدنى الضروري مطلقاً وتجنب الاجتماعات في الأماكن المغلقة بصورة خاصة.

بناء على ذلك، اتفقت المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

١. يستمر سريان **القرارات المعمول بها** والمعتمدة من قبل المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات، ما لم يتضمن هذا القرار تعليمات مخالفة. بناء على ذلك، ستقوم الولايات بإدخال تعديلات على اللوائح المحلية الخاصة بها تسري اعتباراً من تاريخ ٢٩ مارس/ آذار، وتمديد سريان لوائحها المحلية حتى ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠٢١.

٢. بالنظر إلى النمو الأسي لدينامية انتشار العدوى يجب تطبيق الإجراءات ("**مكبح الطوارئ**") المتفق عليها في القرار السابق بصورة حازمة على كافة الخطوات المتخذة نحو تخفيف القيود والمرهونة بمعدلات الإصابة. ("إذا زادت معدلات الإصابة الحديثة في ولاية أو منطقة ما عن ١٠٠ حالة على مدار ٧ أيام بين كل ١٠٠ ألف نسمة واستمرت تلك المعدلات لمدة ثلاثة أيام متتالية، تدخل اعتباراً من ثاني أيام العمل التالية لها القواعد السارية حتى ٧ مارس/ آذار حيز النفاذ مجدداً (مكبح الطوارئ)").

تم الاتفاق على اتخاذ الخطوات المحددة نحو تخفيف القيود شريطة تحقيق الولاية أو المنطقة المعنية معدلات إصابات ثابتة أو متراجعة تقل عن ١٠٠ حالة إصابة حديثة بين كل ١٠٠ ألف نسمة على مدار ٧ أيام. يستبعد كذلك اتخاذ أية خطوات إضافية لتخفيف القيود مع وجود تزايد أسي في أعداد الإصابات الحديثة، حتى إذا لم تتخطى معدلات الإصابات الحديثة الحد المذكور.

٣. بالنظر إلى النمو الأسّي الواضح، يتعين من خلال اتخاذ تدابير إضافية السعي فضلاً عن ذلك إلى عودة أعداد الإصابات الحديثة إلى الانخفاض بشكل موثوق. لذا، سيتم تطبيق خطوات إضافية أوسع في الدوائر المحلية التي تتخطى فيها معدلات الإصابات الحديثة على مدار ٧ أيام معدل ١٠٠ حالة. قد تشمل تلك الخطوات على وجه الخصوص:

(أ) إلزام ركاب السيارات الخاصة أيضاً بارتداء الأقنعة الطبية، ما لم يكونوا من أعضاء أسرة السائق المعيشية؛

(ب) فرض إلزام إضافي لجعل الاختبارات التشخيصية السريعة المجرة في اليوم ذاته شرطاً للأنشطة المنتمة لمجالات يصعب فيها الالتزام بالمسافات الفاصلة وارتداء الكمامات والأقنعة بشكل حازم؛

(ج) فرض قيود على حرية الحركة؛

(د) فرض قيود أكثر حدة على الاختلاطات.

٤. بالنظر إلى الدينامية الخطيرة لانتشار العدوى، ترغب الحكومة الاتحادية والولايات في الاستفادة من أيام عيد الفصح لوقف التزايد الأسّي للإصابات في سياق الموجة الثالثة للجائحة، ذلك عن طريق الحد بشكل كبير من كافة الاختلاطات على مدار عدة أيام. لذا، ينبغي إعلان الأول من أبريل/ نيسان ٢٠٢١ (الموافق لخميس العهد) والثالث منه (يوم السبت) يومي عطلة إضافيين بصفة استثنائية في هذا العام، وربطهما بتقييد واسع النطاق للاختلاطات، وحظر التجمعات في الفترة من ١ حتى ٥ أبريل/ نيسان ("فترة هدوء مطولة في عيد الفصح"). بهذا الشكل يسري مبدأ "تبقي بالمنزل" لمدة خمسة أيام متواصلة. يُسمح بالاجتماعات الخاصة في تلك الفترة داخل دائرة أفراد الأسرة المعيشية الخاصة ومع أفراد أسرة معيشية أخرى، على ألا تتجاوز خمسة أفراد كحد أقصى. لا يتم احتساب الأطفال حتى عمر ١٤ عامًا. يعتبر الأزواج وشركاء الحياة أسرة معيشية. تُحظر التجمعات في الأماكن العامة من حيث المبدأ. كما يتم إغلاق المطاعم الخارجية - حيثما كانت قد فتحت أبوابها بالفعل لمدة تلك الأيام الخمسة. يقتصر فتح أبواب المحلات يوم السبت على المتاجر المتخصصة بالمفهوم الأضيق في بيع المواد الغذائية بالتجزئة دون غيرها. ستقدم الحكومة الاتحادية اقتراحًا بشأن التطبيق القانوني لهذه الإجراءات يتضمن مذكرة تعليلية. سوف تتوجه الحكومة الاتحادية والولايات إلى الطوائف الدينية برجاء عقد الاجتماعات الدينية في تلك الفترة بشكل افتراضي فحسب. في حالة أن تتم خلال الأيام القليلة المقبلة تلبية الشروط المحددة في قرار مؤتمر رؤساء ورئيسات الحكومات المؤرخ في ٣ مارس/ آذار ٢٠٢١ لاتخاذ خطوة إضافية نحو تخفيف القيود، يتم إرجاء تنفيذ تلك الخطوة اعتباراً من ٦ أبريل/ نيسان ٢٠٢١. تبقي مراكز التطعيم والاختبارات التشخيصية مفتوحة. يتم تشجيع المواطنين والمواطنات على الاستفادة من إمكانية إجراء الاختبارات التشخيصية المجانية.

ملاحظة: أحاطت المستشارة الاتحادية رؤساء ورئيسات حكومات الولايات علمًا بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٢١ بأن البند ٤ من نص القرار لن يتم تنفيذه من قبل الحكومة الاتحادية.

٥. في فترة ما بعد عيد الفصح، سيزداد الدور المحوري الذي تلعبه الاختبارات التشخيصية المجرة على نطاق واسع أهمية في مكافحة الجائحة. تتحمل الحكومة الاتحادية اعتباراً من ٨ مارس/ آذار ٢٠٢١ تكلفة إجراء اختبار تشخيصي مجاني واحد على الأقل في الأسبوع (اختبارات المواطنين). لقد نجحت الولايات والبلديات منذ ذلك الحين بسرعة كبيرة وبالتعاون مع العديد من الشركاء المحليين (منهم مراكز اختبارات البلديات، والأطباء، والصيادلة، ومتاجر البيع بالتجزئة،

ومنظمات الدعم، وغيرها) في إرساء بنية تحتية مناسبة لتقديم عروض إجراء الاختبارات التشخيصية في جميع أنحاءها. سعت مجموعة العمل المضطلة بالتنظيم اللوجستي للاختبارات لضمان إمداد كافة الولايات بكم كاف من الاختبارات التشخيصية السريعة والاختبارات الذاتية لتغطية احتياجاتها في شهري مارس/ آذار وأبريل/ نيسان من خلال عمليات الشراء المبرمة بالفعل وتلك الجارية حاليًا.

ستواصل مجموعة العمل المضطلة بالتنظيم اللوجستي للاختبارات السعي في تعاون مع المنتجين لضمان توفير أعداد كافية من الاختبارات السريعة لتنفيذ استراتيجيات الاختبارات التشخيصية في فترة ما بعد عيد الفصح أيضًا.

معهد روبرت كوخ مطالب حتى اللقاء التالي للمستشارة الاتحادية مع رؤساء ورئيسات حكومات الولايات بتقديم تقرير حول ما إذا كان الأشخاص الذين سبق تطعيمهم غير معديين والوقت الذي يتحقق فيه هذا الأمر بقدر كاف من اليقين يسمح باحتمال عدم إدراجهم في مخططات الاختبار.

مع توفر كم أكبر من الاختبارات التشخيصية والاختبارات الذاتية، تبدأ الولايات حاليًا في إجراء الاختبارات على نطاق واسع في المدارس ومرافق الرعاية النهارية للأطفال. يعتبر منح الأولوية في التطعيم للعاملين والعاملات في مرافق الرعاية النهارية للأطفال والمعلمين والمعلمات في المدارس الابتدائية ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة عاملاً إضافيًا هامًا في سبيل تنفيذ التدابير الوقائية. سيستمر توسيع نطاق إجراء الاختبارات التشخيصية للعاملين والعاملات في مجال التعليم وللطلاب والطالبات بهدف الوصول في أقرب وقت ممكن إلى إجراء اختبارين أسبوعيًا. في إطار إجراءات خاصة، يتم كذلك إجراء اختبارين تشخيصيين أسبوعيًا على أقل تقدير للعاملين والعاملات في مرافق الرعاية النهارية للأطفال. ترمي تلك التدابير من ناحية إلى تحقيق حماية أفضل من العدوى في المدارس ومرافق الرعاية النهارية للأطفال، من الناحية الأخرى إلى دعم الكشف عن سلاسل العدوى ووقف انتشارها بين السكان بصورة عامة.

٦. **للتحقق** من إمكانية المضي قدمًا نحو اتخاذ خطوات لتخفيف القيود مع فرض نظام اختبارات تشخيصية حازم، يتسنى للولايات في إطار مشاريع نموذجية مؤقتة تخفيف القيود على مجالات فردية من الحياة العامة في بضعة مناطق مختارة مع اتخاذ تدابير وقائية صارمة وتفعيل مخطط للاختبارات التشخيصية. يجب في تلك العملية مراعاة الالتزام بشروط رئيسية، وهي: اعتبار النتيجة السلبية للاختبار التشخيصي شرطًا لدخول المرافق، ووجود عمليات مدعومة إلكترونيًا لتتبع الاختلاطات ولإثبات نتيجة الاختبار التشخيصي عند الاقتضاء، ووجود إمكانية لفرض التحديد الجغرافي على مستوى البلديات، وربط تلك العملية بشكل وثيق بقطاع الخدمات الصحية العامة، ووجود معايير واضحة لوقف المشروع في حالة فشله.

٧. لتوفير حماية شاملة من العدوى، من الضروري خصوصًا في الفترة الحالية من الجائحة أن تقدم الشركات في ألمانيا مساهمة مجتمعية في مكافحة الجائحة بتخفيض أعداد الاختلاطات التي تتم في سياق العمل أو في الطريق إلى محل العمل والتي تشكل خطورة من منظور علم الأوبئة، ذلك من خلال إتاحة إمكانية للعاملين والعاملات لأداء العمل من المنزل وفي الحالات التي لا يكون فيها ذلك ممكنًا من خلال توفير إمكانية إجراء الاختبارات التشخيصية بصورة منتظمة للموظفين والموظفات الحاضرين في مكان العمل. هذا ما يرمي إليه التعهد الذي قطعت الروابط الاقتصادية على نفسها بالالتزام بتوفير عروض للموظفين والموظفات للخضوع للاختبارات التشخيصية، وما تستهدفه أيضًا اللائحة بشأن الصحة والسلامة المهنية مع انتشار فيروس سارس-كوف-٢. في ضوء تزايد أعداد الإصابات، من الضروري الإسراع في تنفيذ عملية توفير الاختبارات في جميع

الشركات في ألمانيا. ينبغي عرض إمكانية إجراء الاختبارات التشخيصية على الموظفين والموظفات الذي لا يؤدي العمل من المنزل مرة واحدة أسبوعياً على الأقل، وحال توفر قدر كاف من الاختبارات مرتين أسبوعياً، ذلك علاوة على إصدار شهادات بنتيجة الاختبار. سوف ترفع الاتحادات الاقتصادية في مطلع شهر أبريل/ نيسان التقرير الأول حول عدد الشركات المشاركة في تنفيذ مخطط الاختبارات. ستقيم الحكومة الاتحادية بناء على ذلك وعلى أساس ما تقوم به من رصد مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية في إطار اللائحة بشأن الصحة والسلامة المهنية.

٨. تقوم الحكومة الاتحادية بتطوير آلية دعم إضافية في إطار مقتضيات القانون الأوروبي للشركات التي تكبدت بصورة خاصة خسائر كبيرة جراء جائحة كورونا والتي طالها الإغلاق العام لفترات طويلة جداً.

٩. تواصل الحكومة الاتحادية والولايات مناشدتها الملحة لكافة المواطنين والمواطنات التخلي عن الرحلات غير الضرورية قطعاً في داخل وخارج البلاد – أيضاً بالنظر إلى أيام عيد الفصح الوشيك، حيث يوجهون بشدة عناية المواطنين إلى أنه في حالة الدخول إلى البلاد قادمًا من منطقة خطر أجنبية يكون التسجيل الرقمي لدخول البلاد ملزمًا وكذلك وجوب الدخول في حجر صحي لمدة عشرة أيام بعد العودة. ولا يمكن إنهاء الحجر مبكرًا إلا من خلال اختبار سلبي أجري في اليوم الخامس على أقل تقدير بعد دخول البلاد. بسبب فترة العدوى الأطول بوضوح التي تتسبب فيها طفرات الفيروس، لا يسري ذلك اعتباراً من ٨ مارس/ آذار على رحلات العودة من مناطق انتشار متغيرات الفيروس، حيث يجب في هذه الحالة الالتزام بصرامة بحجر صحي مدته ١٤ يوماً. إضافة إلى ذلك يجب في السفر عودة من مناطق انتشار متغيرات الفيروس مراعاة احتمالية قلة خيارات السفر.

لقد كشف ظهور المتغيرات كوفيد-١٩ المختلفة وانتشارها في جميع أنحاء العالم عن ضرورة مواصلة قصر حركة السفر عبر الحدود الدولية على الحد الأدنى اللازم قطعاً. بما أنه من المتوقع التقاء المسافرين والمسافرات من بلدان عديدة خاصة في وجهات قضاء الإجازات المحببة مما يؤدي إلى احتمال انتشار متغيرات كوفيد-١٩، تنتظر الحكومة الاتحادية والولايات من كافة خطوط الطيران إخضاع طواقم الرحلات وركابها وراكباتها بشكل حازم لاختبارات التشخيصية قبل إجراء رحلات العودة، والعدول عن توسيع عروض السفر جواً خلال فترة عطلة عيد الفصح. سوف تقدم الحكومة الاتحادية تعديلاً لقانون الحماية من العدوى ينص على فرض إلزام عام بإجراء الاختبارات التشخيصية قبل الإقلاع كشرط لدخول البلاد عن طريق الرحلات الجوية الوافدة إلى ألمانيا بالنظر إلى الانتشار العالمي للجائحة.

١٠. عن طريق تقديم التعويضات، تعمل الحكومة الاتحادية على تعزيز استقرار الأوضاع الاقتصادية للمستشفيات بصورة مستدامة. بتعويض المستشفيات عن تراجع الإيرادات الذي تكبدته جراء جائحة كورونا والمخطط تقديمه لعام ٢٠٢١، وبزيادة عدد المستشفيات المستحقة لتلك التعويضات من خلال تخفيض معدل الإصابات على مدار سبعة أيام المخول إياها حق الحصول على تلك التعويضات، وبتمديد فترة سريان الترتيبات الخاصة باختصار مهلة سداد فوائد المستشفيات من قبل التأمين الصحي تساهم الحكومة الاتحادية بشكل أساسي في التأمين الاقتصادي للمستشفيات خلال الجائحة. علاوة على ذلك، يتعين تقديم دعم عاجل للمستشفيات التي تواجه صعوبات في السيولة بسبب كورونا والتي لم تحصل في عام ٢٠٢١ على تعويضات رغم تراجع مستويات الإشغال فيها، حيث يتم ذلك من خلال صرف دفعات مسبقة من التعويض عن

تراجع الإيرادات جراء جائحة كورونا الذي سيتم منحه للمستشفيات بعد انتهاء العام. تنفذ تلك الترتيبات في إطار الإجراءات الجارية حاليًا لسن اللائحة القانونية.

١١. في سياق تنفيذ استراتيجية التطعيم، تم بالفعل تطعيم سكان **دور المسنين ودور الرعاية ومرافق دعم إدماج المعاقين والمهدين بالإعاقة** والعاملين والعاملات بها بشكل تفضيلي، الأمر الذي يُعتبر بمثابة مساهمة هامة في تقليل أعداد الحالات المرضية الحرجة والمؤدية للوفاة، والذي يُظهر بالفعل نجاحًا. يبعث هذا النجاح الأمل في عودة الأوضاع التي طالما كانت متوترة إلى طبيعتها بالنسبة لجميع الأشخاص المعنيين. ولكن حتى بيت معهد روبرت كوخ علميًا في الأمر ويصدر توصياته بهذا الشأن، يقف عدم اليقين بمدى قابلية الأشخاص الذين تم تطعيمهم بالفعل لنقل العدوى في طريق هذا الأمل في العودة إلى الحياة الطبيعية. ومن ثم، طالبت المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات مؤتمر وزراء الصحة بتقديم توصيات في هذا الصدد، حيث تنص تلك التوصيات على ضرورة مواصلة الالتزام الحازم بمخططات النظافة الصحية والاختبارات التشخيصية. بعد مرور أسبوعين على التطعيم بالجرعة الثانية من اللقاح، يمكن توسيع إمكانيات الزيارة في المرافق التي لا تندلع فيها حالات العدوى والعودة لتقديم أنشطة جماعية شاملة لسكان أكثر من وحدة سكنية. لن يتم وفقًا لذلك التفرقة في التدابير بين السكان الذين تم تطعيمهم وهؤلاء الذين لم يتلقوا التطعيم. المرافق المعنية مطالبة بالعمل على توفير فرصة سريعة لتطعيم السكان الذين لم يتلقوا التطعيم بعد، كالنزلاء الجدد على سبيل المثال. سيتم على هذه الخلفية الإبقاء على الدعم المقدم من الحكومة الاتحادية لإجراء الاختبارات التشخيصية -أيضًا من خلال مشاركة أفراد الجيش الألماني.

١٢. سوف تتباحث المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات **مجددًا في ١٢ أبريل/ نيسان ٢٠٢١** في ضوء تطورات حالة انتشار العدوى.